حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط(*)

هشام جعفر

رئيس قسم البحوث بالمركز الدولي للدراسات ـ الأردن.

أحمد عبد الله

مدرس مساعد الطب النفسي، جامعة الزقازيق ـ مصر.

أولاً: حول المصطلحات

«ملامح ومعالم التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط» هو العنوان الذي اقترحه منظمو الندوة، وهو يثير عدداً من الملاحظات والإشكالات أبرزها:

١ ـ أنه لا يمكن الحديث عن **حركة الإسلام السياسي** باعتبارها وحدة واحدة، فالتعددية في الرؤى والتصورات، والاستراتيجيات والتكتيكات، والتنظيمات والجماعات باتت حقيقة واقعة في الساحة السياسية العربية والإسلامية، بل تجاوزت هذه التعددية التنظيمات المختلفة لتطال التنظيم الواحد، ومن شأن هذا أن يفرض علينا الحديث عن «حركات الإسلام السياسي» وليس «حركة الإسلام السياسي». ولكن إضفاء صبغة السياسي على الإسلام تحدث خلطاً وتشويشاً يتعلق أساساً بأن مصطلح «الإسلام السياسي» هو مصطلح يجزئ الإسلام كدين، وهو أمر يرفضه أتباعه ومعتنقوه، لذا فإن الأفضل من ذلك هو أن نستخدم مصطلح «الحركات السياسية الإسلامية». ونحن نقصد بها ـ في هذه الورقة ـ ليس عموم الحركات الإسلامية التي تباينت وتعددت مواقفها من العمل السياسي، وإنما الحركات الإسلامية التي قبلت الدخول أو الاشتراك في ساحة العمل السياسي المشروع، من منطق قبول التعامل مع النظام السياسي القائم من خلال قواعده، وإن كان هذا الحصر والقصر لا ينفيان وجود قواسم مشتركة بين أغلب الحركات الإسلامية. فالإسلاميون يشتركون في حقيقة أنهم يريدون أن يستعيدوا «مرجعية الإسلام» لتنظيم شؤون الحياة جميعاً، إلا أن هذا القاسم المشترك يُعبّر عنه في سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شديدة التباين، وفي مجتمعات لكل واحد منها خصوصيات مختلفة عن خصوصيات غيره بدرجة من الدرجات، مما يفرز أنماطاً مختلفة من الحركات الإسلامية.

(*) في الأصل ورقة قدّمت إلى: ندوة «التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط»، عمان، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٢ ـ أما مصطلح **الشرق الأوسط** فهو من المصطلحات الغامضة التي تثير من الإرباك والارتباك أكثر مما تفيد في المناقشة والتحليل؛ إذ يعرّف منطقتنا من خلال منظار الآخرين، فهي شرق أوسط بالنسبة للولايات المتحدة والغرب. كما أنه يمتد مكاناً ليشمل بقعة جغرافية متسعة تتعدد فيها تجارب الحركات الإسلامية وخبراتها وتتباين، وهو يدخل دولة «الاحتلال الإسرائيلي» في صلب المنطقة، لذا فهو غير دال فيما نحن بصدد مناقشته في هذا المؤتمر، لأن الحركات الإسلامية في فلسطين المحتلة من طبيعة مختلفة ـ على الأقل من حيث الأهداف والغايات ـ عن بقية الحركات الإسلامية في المنطقة، فهي تواجه كياناً محتلاً وتقاوم، لذا فهي بالأساس حركات تحرر وطني.

للاعتبارات السابقة، وتأسيساً عليها فإنا سنقصر حديثنا في هذا المقال على المنطقة العربية أساساً، وإن كان لا يخفى على كل ذي عينين أن هناك تأثيراً متبادلاً بين تجارب الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة وتجارب الحركات السياسية الإسلامية خارج المنطقة. وإذا قصرنا حديثنا على المنطقة العربية فهنا تبرز حركة «الإخوان المسلمين» بامتداداتها، وتفريعاتها، وتنويعاتها التنظيمية في الأقطار المختلفة، والمحتجين عليها وعلى منهجها، فتجربة «الإخوان المسلمين» في المنطقة العربية، بل وخارجها، فرضت نفسها على تجارب الحركات الإسلامية في مختلف الأقطار، بل إن ما نشأ بعيداً عنها كان أساساً احتجاجاً على نهجها (الجماعة الإسلامية وحركة الجهاد في مصر)، أو رفضاً لبعض ممارساتها (حزب النهضة في الجزائر)، أو انفكاكاً من روابطها التنظيمية (الجبهة القومية الإسلامية في السودان).

إلا أن الحديث عن «غلبة» تجربة «الإخوان المسلمين» على تجارب الحركات الإسلامية الأخرى في المنطقة العربية لا يعني وجود ظاهرة عامة واحدة تحمل جميع خصائص واتجاهات التحولات لدى الحركات الإسلامية كافة، ويمكن الحديث ـ من خلالها ـ عن مسار واحد لتحولاتها وتغيراتها، بل هناك ظواهر فرعية تتأثر بالقسمات العامة لكل بلد عربي أو حركة إسلامية أو مجموعة من البلدان أو الحركات تشترك فيها، وهو ما يؤثر عليها في اكتساب كل منها خصائص قد لا تتطابق بالضرورة مع خصائص الأخرى.

ولا شك في أن الانطلاق من ذلك يعني قبول القول بوجود اتجاهات تغير أو تحولات متنوعة لكل ظاهرة فرعية، ولكن يبقى صحيحاً ـ أيضاً ـ الحديث عن وجود قسمات وخصائص متقاربة، واتجاهات للتغير، تسمح بالحديث عما هو مشترك في تلك الخبرات والتجارب.

ويبقى ـ أخيراً ـ أن نؤكد وجود ظلال من الحالة المصرية على هذه الورقة، بحكم الانتماء الجغرافي للباحثين، ونتيجة متابعتهما التفصيلية لشؤون الحركات الإسلامية فيها. ومصر هنا لا تعني نطاقاً جغرافياً محدداً، وإنما تعني «ثقلاً» يلقي بظلاله على بقية المنطقة، وتجارب حركات الإسلام فيها.

ثانياً: لماذا نتحدث كثيراً عن التحول والتغير الآن؟

أظن أن هذا راجع إلى أن الفترة التي نشهدها الآن فترة انتقالية ـ بكل معاني كلمة انتقالية ـ في المجالات جميعها وعلى المستويات كلها. هي فترة انتقالية لأنها تشهد تحولات كبرى في المجالين السياسي والاقتصادي، كما في المجالين الاجتماعي والثقافي.. الخ، وعلى المستويين

الاقليمي والدولي، كما على المستوى المحلي، وفي جانب الحركات والقوى السياسية والاجتماعية، كما في جانب كيان الدولة القومية والواقع المحيط بها.

هذه الفترة الانتقالية تشهد «ميلاداً جديداً» أو «طوراً جديداً» مختلفاً كلياً عن الطور السابق (نوعاً وكماً)، فمن المتوقع أن تشهد «نقلة نوعية» كبرى، هذه النقلة التي نطلق عليها: «إعادة الهيكلة»، وتعني أن الماضي بحلوه ومره، وخيره وشره، وتنظيماته وشيوخه، وأحزابه وقياداته، وأنظمته ونخبه ومؤسساته، قد آذن بالرحيل مخلياً الأرض لواقع جديد، لا ندري حتى الآن ما شكله، وإن بدت بعض ملامحه!

وهكذا، فإن «الواقع الذي نعرفه مرتحل»، وهناك «واقع جديد» الآن تتحدد ملامحه، وتبرز تضاريسه، وتستقر فيها «مراكز ثقل» مختلفة عن سابقتها، فكيان الدولة «يتآكل» في ظل «العولمة» التي تجسدها ثورة الاتصالات وآليات السوق الواحدة والشركات المتعدية الجنسية، حتى تزايد الحديث عن «نهاية الدولة القومية» أو «موت الدولة القومية»، نتيجة تنامي الكيانات فوق القومية (منظمات وشركات...)، وزيادة الحركات والأفكار ما دون القومية (العصبية لجنس أو لغة أو قوم أو جنسية). كما تحولت مراكز الممارسة السياسية في واقعنا العربي من الأحزاب وأشباهها إلى أشكال جديدة أكثر تأثيراً وأشد فاعلية (منظمات حقوق الإنسان، أجهزة الإعلام المختلفة، العائلات والعصبيات...). وما جرى على العمل السياسي طال العمل الإعلامي، الذي قلت فيه أهمية المطبوع والمقروء لصالح المرئي والمشاهد (الفضائيات، والإنترنت، والكمبيوتر...).

إلا أن الأهم فيما نحن بصدده هو أن أزمة القوى والتيارات الفاعلة، وفي مقدمتها الحركات الإسلامية، قد جعلت الملامح والتضاريس تتكون خارج الأطر والأدوات والمؤسسات القائمة أو المطروحة، فظاهرة التدين ـ على سبيل المثال ـ أصبحت تنمو وتتكون الآن خارج الأدوات والتنظيمات والمؤسسات القائمة ـ رسمية وغير رسمية ـ وكأن الناس تريد أن تقول: «إن خطاب هذه المؤسسات، وأولويات عملها، والقضايا التي تشغلها لم تعد مناسبة، أو أنها لم تعد تُجدي في التعامل مع الواقع الجديد الذي يتشكل، فقد استنفد كثير منها غرضه، ونحن الآن نريد فكراً جديداً، وأساليب جديدة تحسن التعامل مع الواقع الجديد». وهذا ربما يفسر ـ إلى حد ما ـ ظاهرة الضعف وعدم الإقبال الذي تعانيه الحركات الإسلامية الآن في الجامعات العربية، فالشباب في هذه الجامعات ـ فيما نتصور ـ كونوا، أو في سبيلهم لتكوين نمط خاص من التدين مختلف عن الأنماط المطروحة أو المفروضة عليه.

هذه الفترة الانتقالية التي لمسنا بعض تحولاتها في هذه الورقة، لم تستطع الحركات الإسلامية ـ فيما أتصور ـ أن تكون لها استجابة صحيحة مكافئة لمقتضيات المرحلة الجديدة، وقد أدى غياب الاستجابة المكافئة للمرحلة إلى حدوث تجاذبات واختلافات داخل الحركات الإسلامية، ناتجة أساساً من الاختلاف بشأن قراءة الواقع المرتحل وما يحمله الواقع الجديد من دلالات، وقد أدت هذه الظاهرة ـ ظاهرة التجاذبات والاختلافات ـ في بعض التنظيمات إلى حدوث عملية «تفكيك» غير منظم.

وهنا نقطة جديرة بالتأكيد، وهي أنه في ظل الزمن الانتقالي الذي نحياه، فإنه لا يمكن الحديث عن ملامح التحول أو التغير لدى الحركات الإسلامية في المستقبل؛ لأن الفترة الانتقالية التي نحياها تعني أن التضاريس لم تبرز بعد، لذا سنقصر الحديث في هذا المقال على ما حدث في الماضي. وما كان في الماضي (أي العقد ونصف العقد الأخيرين) كان الحدث الأبرز فيه بالنسبة للحركات الإسلامية العربية هو:

- التحول إلى السياسة.
- والتحول في السياسة.
- والتحول عن السياسة.

ونقصد بالسياسة هنا الدخول المتزايد والمتسع من قبل الحركات الإسلامية في الأقطار المختلفة إلى ساحة العمل العام بوجه عام، والعمل السياسي على وجه الخصوص، وقد أدى هذا الدخول المتزايد والمتسع إلى أن تصبح الحركات الإسلامية مكوناً رئيسياً من مكونات الأنظمة السياسية العربية، وليست على هامشها.

وهذا الدخول - وإن كان يرجع إلى تاريخ متطاول من تاريخ الحركات الإسلامية (أكثر من خمسين عاماً) - إلا أنه قد اكتسب قوة دفع، وحدثت فيه نقلات كمية ونوعية منذ ترشح الإخوان في مصر على قوائم الوفد في انتخابات مجلس الشعب المصري عام ١٩٨٤، ففي هذه اللحظة التاريخية انبعث «السياسي» داخل الحركات الإسلامية، وتحول من مجرد تفاعلات فكرية أو نظرية إلى ممارسات عملية يمكن التعامل معها بالتحليل.

إن تحليلاً دقيقاً لهذه اللحظة التاريخية - وما أحاط بها من ظروف وملابسات، وما اتُخذ فيها من ممارسات ومسارات على مدار العقد والنصف الذي تلاها - من شأنه أن يساعدنا في رصد التغيرات والتحولات التي طالت الحركة الإسلامية وفهمها وتحليلها، وبخاصة أن حصاد هذه الفترة كان كبيراً: فقد نجح للحركات الإسلامية نواب في المجالس التشريعية، وشاركوا في حكومات بحقائب وزارية قلت أو كثرت، وانفردوا بالسلطة كاملة غير منقوصة في أحد الأقطار العربية (السودان).

ثالثاً: التحول إلى السياسة

في ضوء حقيقة الدلالات التي تحملها مبادرة وقف العنف التي أطلقها قياديون في جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية المصريتين، يبدو أن التفسير الأكثر رجحاناً للمبادرة هو أن الجماعات الإسلامية العنيفة في مصر على وشك التدخول إلى مرحلة السياسة، بمعنى القبول بقواعد الممارسة السياسية القائمة والتفاعل معها.

وإذا كان هذا المثال الأول يدلنا على انتقال أو تحول في جماعة إسلامية تنتهج «العنف» سبيلاً للتغيير، فإن التجربة المغربية تدلنا على خبرة أخرى تنتقل فيها الحركة الإسلامية السلمية إلى الممارسة السياسية، إذ لأول مرة في تاريخ الحركات الإسلامية المغربية يفوز عدد من أعضائها بعضوية المجلس التشريعي المغربي.

إن التحول إلى السياسة بالشكل الدراماتيكي في الحالة الأولى، وبالشكل التدريجي في الحالة الثانية، يثير عدداً من الملاحظات تتعلق بمنهج ومستقبل التحول في الحركات الإسلامية:

الملاحظة الأولى: تختص بمداخل التغير أو التحول في الحركات الإسلامية، فالمثال الأول يطرح أحد أنماط التحول في الحركات الإسلامية، وهو الاستجابة للأزمة والتفاعل معها، وهذه الاستجابة بالطبع لا تتم منعزلة أو منفصلة عن «الثابت» الذي تنطلق منه الحركة في رؤيتها الفكرية والعملية، ولكن هذا «الثابت»، ونتيجة الأزمة، تحدث له حركة مراجعة نتيجة بروز أصوات نقد تلقى استجابة أو نتيجة تطوير تتبناه قيادة قائمة أو نتيجة الأمرين معاً.

الملاحظة الثانية: تتعلق بمتصل التغيير، فالمثال الثاني يبرز المتصل أو الدائرة التي يأخذها عادة العمل الإسلامي (وهذا بالمناسبة ما تدلنا عليه أيضاً الخبرة المصرية التي سنناقشها بالتفصيل في الفقرة التالية)، فالعمل الإسلامي يبدأ عادة بـ «الدعوة» في جموع الناس بغرض جمع الأنصار وحشد المؤيدين، ثم ينتقل بعد ذلك إلى التمأسس التنظيمي، ثم يحدث تغير في إدراك السياق الذي تتحرك فيه (تغير في توازن القوى أو العلاقات أو الأطراف أو فيهم جميعاً)، وهذا التغير يتطلب استجابة أو تفاعلاً مع معطيات الممارسة الواقعية. وهنا مسألة جديرة بالتأمل، وهي أن «الممارسة الواقعية» في الحركات الإسلامية عادة ما تسبق «التنظير» أو وضوح الرؤية الكلية، فالرؤية لا تسبق العمل، وهذا يجعل من العملية الواضحة ـ التي قد تصل إلى البراغماتية ـ السمت المميز لتحولات الحركات الإسلامية.

رابعاً: التحول في السياسة

إن هذا الجزء يهدف إلى دراسة ما يحدث من تحولات وتغيرات في الطرف الإسلامي الذي يدخل ساحة العمل السياسي[١]، وفي هذا الإطار يمكن أن ينظر إلى هذا التغير من جهات عدة:

ـ من جهة النموذج السياسي الذي تهدف الحركة إلى إقراره في الحياة السياسية، ويرتبط بذلك تطور المواقف الفكرية التي بات يتبناها الطرف الإسلامي.

ـ من جهة ترتيب أولويات الخطاب.

ـ من جهة شكل التنظيم المعبر عن الحركة السياسية، وعلاقته بالبناء التنظيمي السابق، والأوضاع المؤسسية الخادمة للعمل السياسي.

ـ من جهة تأثير العمل السياسي في أولويات العمل، ومهام الحركة ومجالاتها ووظائفها.

ـ من جهة بناء وتكوين النواة أو الفرد المنتمي لهذه الحركة، وتطور الوعي أو اختلافه داخل الجماعة الواحدة، نتيجة الاحتكاك بالعمل العام عموماً، والعمل السياسي بخاصة.

ـ من جهة تأثير الاشتراك في بقية أجزاء العمل الأخرى (الأوزان النسبية لمكونات العمل)، وبخاصة في التنظيمات التي تتسم بشمولية الوظائف، والمهام التي تناط بالتنظيم لتنفيذ الفكرة الإسلامية وتطبيقها.

ويمكن الإشارة ـ بقدر قليل من التفصيل ـ إلى ما حدث من تغيرات للحركة الإسلامية نتيجة ممارستها السياسة.

١ ـ إعمال النسبي في المطلق

بعدما كانت الممارسة السياسية من قبل الحركات الإسلامية انتقالاً بالدعوة، التي هي مطلقة، من جهة أنها مناداة بالمبادئ الأساسية والقيم العليا للإسلام، إلى الحيز الرسمي، تم إعمال النسبي، الذي هو هنا السياسة، من جهة أنها اجتهادات وآراء متعددة ووجهات نظر متباينة، في المطلق، وبعد أن كان الهدف هو «تديين السياسة»، أي إخضاعها للمبادئ الأساسية

---

(١) انظر دراسة هشام جعفر حول هذا الموضوع في: هشام جعفر، «تجربة الحركة الإسلامية في مصر»، **قضايا شرق أوسطية**، العددان ٥ ـ ٦ (آب/اغسطس ١٩٩٨).

للإسلام وقيمه العليا، وتحقيق أو بناء أرضية شرعية دينية للممارسة السياسية، تم «تسييس الدين»، ليس بمعنى النظر إلى السياسة باعتبارها جزءاً من التصور الديني الإسلامي، ولكن من جهة إعادة تفسير الدين ليتضخم فيه الشق أو الجزء السياسي على بقية مكونات البناء الإسلامي (وهذه بالمناسبة إشكالية قائمة في الفكر الإسلامي المعاصر، وبدت واضحة في السجال الذي دار بين كل من المودودي والندوي حول التفسير السياسي والتفسير الحقيقي للإسلام، بالإضافة إلى الحوار بين فكر الإخوان وفكر سيد قطب كما برز في كتاب **دعاة لا قضاة**).

السياسة تحولت ـ في إطار ممارسة السياسة من قبل أتباع الحركة الإسلامية التي دخلت ساحة العمل السياسي ـ إلى «تفسير مطلق» أو حقيقة كلية تعيد تفسير أو تفكيك الدين، بإعطاء بعض أجزائه ومكوناته حجماً أكبر من حجمه الطبيعي في التصور والرؤية الإسلامية. وقد خلق هذا ذهناً خاصاً يرى كل شيء بالمنظار السياسي، وبعد أن كانت الممارسة السياسية حقيقة وقتية ارتبطت بظروف وملابسات معينة، تحولت إلى حقيقة دائمة مطلقة. وقد امتدت هذه الحقيقة «المطلقة» إلى تفكيك الواقع القائم وإعادة بنائه، فلا يرى الطرح السياسي الأزمة المجتمعية التي نعانيها، وإنما يريد القفز إلى السلطة، تلك العصا السحرية القادرة على حل كل معضلات ومشكلات الواقع، ومن ثم يتم اختزال المشروع الإسلامي ـ باعتباره مشروعاً شاملاً يستهدف إصلاح حال الأمة ـ إلى جانب سياسي يتمحور حول السلطة: وصولاً إليها ـ كما في الطرح المعتدل، أو وثوباً عليها ـ كما في الطرح العنيف ـ وعندئذٍ تصير المهمة الأولى لـ «إقامة الدين» هي إقامة السلطة السياسية الحاكمة باسم الإسلام، حتى يتسنى تطبيق «النظام الشرعي الكامل»، بدلاً من إقامته في النفوس والأفئدة وواقع الأمة المعاش قبل إقامته في واقع المؤسسات السياسية.

إن اختزال الإسلام إلى سياسة وسياسة فقط، وسلطة وسلطة فقط، ودولة ودولة فقط ـ هو أهم الأسباب الكامنة والباعثة لمسألة العنف أو التغيير بالقوة التي تبناها فصيل من الحركة الإسلامية، وبخاصة إذا تحول الصراع حولها من صراع سياسي إلى صراع بين «الحق والباطل». والحق بالطبع هنا هو الذي يجسده الطرف الإسلامي، أما الباطل فهو السلطة السياسية، التي حرمت الحركة الإسلامية من العصا السحرية القادرة ـ كما يتوهم هؤلاء ـ على حل جميع مشاكل الواقع، كما حدث في التجربة الجزائرية، أو التي أخفق الإخوان المسلمون في مصر في الوصول إلى السلطة في ظلها. فالعنف الذي تشهده مصر كان ـ في جزء كبير منه ـ ردة فعل ـ كما ترى أدبيات جماعتي الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر ـ على إخفاق حركة الإخوان في إقامة الدولة الإسلامية.

٢ ـ الخلط بين المطلق والنسبي

تجلى هذا الخلط في كثير من الحركات الإسلامية التي دخلت مجال العمل السياسي، حيث تجاور بها نوعان من الطرح: الطرح الدعوي، والطرح السياسي، غافلة أو مُغْفِلة أن لكل طرح مقتضياته وشروطه، لأنهما من طبيعتين مختلفتين؛ فبعض الحركات نظرت إلى نفسها باعتبارها «دعوة» تسعى إلى تجميع أكبر عدد من الأنصار حول أهدافها التي تعلنها، ومن ثم فإنها تقوم بعرض مبادئ عامة تستقطب فئات معينة لاحتوائها داخل أطر تنظيمية لأهداف محددة ومعروفة. وهذا لا ضير فيه طالما أنها تعرض أهدافاً إسلامية عامة يتجمع الجميع حولها. إلا أن المفارقة تأتي من أن هذه الحركات نفسها دخلت إلى ساحة العمل السياسي، وهو ما يعني ضرورة اتخاذ مواقف محددة تجاه القضايا والموضوعات، مع ضرورة تقديم صورة التغيير

الذي تنشده وعرضه على الناس، حتى تأخذ موقفاً من هذا المشروع: تتبناه أو ترفضه، تدافع عنه أن تتخلى عنه.

إن تعاطي فصائل من الحركات الإسلامية مع السياسة، أي دخولها لساحة العمل السياسي وطرح نفسها كإحدى قواه الفاعلة، قد يتطلب منها اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً وتحديداً تجاه الأحداث الجارية أو القضايا السياسية والفكرية المطروحة، وذلك لأن ساحة العمل السياسي لها منطقها الذي تفرضه على أية قوة سياسية. وقد تجلى هذا بوضوح في خبرة جماعة الإخوان في مصر التي تغيرت أولويات خطابها، وتطورت مواقفها الفكرية بعد دخولها إلى ساحة العمل السياسي عام ١٩٨٤، فاحتلت قضية الحريات الأولوية الأولى في سلم ترتيب الخطاب الإخواني، متقدمة بذلك على قضية تطبيق الشريعة. وتطور موقفها الفكري فيما يخص مسألة «التعددية»، من الرفض المطلق الذي استمر منذ الثلاثينيات والأربعينيات حتى منتصف العقد الثامن من هذا القرن حيث بدأ التفكير في ذلك الوقت (بعد ١٩٨٤) في تأسيس موقف نظري وممارسة عملية تتجاوز موقف الرفض لها، والميل إلى القبول المشروط للتعددية، كما بدا في بيان آذار/مارس ١٩٩٤.

وقد تجلى هذا الخلط أيضاً في مسألة العلاقة بين «الجماعة» وبين «الحزب» الذي أنشأته، فالاثنان من طبيعتين مختلفتين، ومن ثم كان هذا التوتر الذي سيستمر طالما ظل الطرفان مرتبطين برباط وثيق، ولم يحدث فصل عضوي بينهما، كما في تجربة العلاقة بين حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان في الأردن، بخلاف التجربة اليمنية التي حدث فيها تطابق بين الكيانين (الحزب والجماعة)، فانتفى التوتر إلى حين.

إن انتقال الحركة الإسلامية من «الدعوة» إلى «الدولة»، ومن «المرجعية» إلى «الواقع»، ومن «المبادئ العامة» إلى «التطبيق»، أي التفاعل مع الأمور العملية مثل تنمية الاقتصاد، وصياغة خطة الرعاية الاجتماعية، وتبني سياسة لإدارة الحكومة... الخ، هذا كله يطرح مشكلاً على جانب كبير من الأهمية يتعلق جوهره بإعادة تعريف الإسلامي: من هو؟ هل هو الذي ينحدر من أصول «تاريخية» إسلامية بقطع النظر عن تطبيقاته الواقعية؟! فمشكلتنا مع التطبيقات السياسية الإسلامية ـ حتى الآن ـ هي أن جزءاً منها يمهد الطريق لـ «العلمنة» نتيجة عوامل متعددة ليس هنا مجال ذكرها، ولكن أبرزها في نظرنا أن الأدوات التي استخدمت في الممارسة السياسية [الدولة ـ الحزب..] كانت وما زالت أدوات تحمل في بنيتها التكوينية قدراً كبيراً من العلمنة، باعتبارها بنية وافدة أساساً. ولم يدرك الإسلاميون الذين تحركوا فيها وبها كنه هذه الأدوات وجوهرها، فابتلعتهم بدلاً من أن «يحوسلوها» (يحولوها إلى وسيلة) لخدمة «الدعوة» (تأمل كيف انتقل التطبيق في التجربة السودانية من «الدعوة» إلى «الدولة» إلى القمع، بدلاً من أن ينتقل من «الدعوة» إلى «الدولة» إلى التطبيق الإسلامي)، بل تحولت هذه الأدوات ـ في بعض الأحيان ـ إلى هدف في حد ذاته (تأمل كيف يسعى بعض الإسلاميين في مصر إلى التمأسس في شكل حزب في وقت أعلن فيه موت الأحزاب أو على الأقل نهايتها في مصر).

إن تحديداً دقيقاً، وتعريفاً واضحاً من قبل الحركة الإسلامية لنفسها: هل هي حركة إصلاحية تدعو لعموم الإسلام، أو حزب سياسي يتبنى اختيارات فقهية وسياسية محددة؟ إن هذا التحديد من شأنه أن يقلل الخلط بين المطلق والنسبي، مما قد يقلل من حالة الاستقطاب الحادة في الحياة الثقافية والسياسية العربية.

خامساً: التحول عن السياسة

لقد كان أحد النتائج المهمة لحدوث التغير في السياسة هو إدراك اتباع الحركات الإسلامية لوجود آفاق أخرى للعمل العام بجوار العمل السياسي، مثل الجهاد الثقافي والاقتصادي والتنموي والاجتماعي. إلا أن «الحقبة السياسية» التي حكمت العقد ونصف العقد الماضيين طغت على مجالات العمل الأخرى، وأعادت تعريفها.

ويلاحظ أنه قد حدثت مجموعة من الظروف الموضوعية التي أدت إلى إعادة التفكير في موقع السياسة والسياسي من المشروع التغييري الذي تحمله الحركات الإسلامية، فالمتأمل للجدل الثقافي والفكري في أوساط الإسلاميين الآن يلحظ اهتماماً متزايداً بهذا المشكل، وهو بالمناسبة مشكل قديم[٢].

إن تحليلاً دقيقاً للظروف الموضوعية التي تحيط بالتفكير في هذا المشكل، يبرز لنا وجهاً آخر من وجوه المدخل إلى التغيير أو التحول في الحركات الإسلامية، بجانب المداخل التي سبق رصدها في الفقرة (٣)، وهو مدخل الاتصال بأهداف أو ممارسات أو مصطلحات أو تحليلات يطرحها الغير أو التأثر بها أو تبنيها. والغير قد يعني نخبة أو سلطة محلية أو جهة أجنبية، حيث يحدث شكل من أشكال الارتشاح نتيجة الاحتكاك بالغير، وهذا ما يحدث غالباً نتيجة افتقاد الرؤية الفكرية الحاكمة. فالرؤية الحاكمة ـ في كثير من الحركات الإسلامية ـ تتسم بالغموض والضبابية، وهذا الغموض يؤدي إلى ظواهر معقدة ومتعددة داخل الجسد الإسلامي، أبرزها:

ـ وجود ظواهر متجاورة داخل التنظيم الواحد من طبائع مختلفة (التجاور بين الدعوي والسياسي مثلاً)، ويفاقم من هذا أن الحركات الإسلامية ـ بحكم تاريخها الطويل نسبياً ـ قد تحولت إلى ما يشبه الطبقات الجيولوجية المتداخلة والمتراكمة في آن واحد. وهذا التجاور غير الواعي يؤدي إلى حدوث انقسامات وانشقاقات، وليس انتقالاً إلى «التعددية».

ـ وغموض وضبابية الرؤية يؤديان في بعض الأحيان إلى تثبيت المتغير، وتغيير الثابت.

ـ وعدم وضوح الرؤية الفكرية الحاكمة يؤدي إلى عدم تبلور التنظيمات والتيارات بشكل واضح ومحدد (حرب الخليج الثانية مثال واضح لهذا الانقسام).

ـ وما يحكم التغيير أساساً هو الممارسة العملية والاستجابة للواقع التي تؤدي إلى تغير الآراء، وليس الرؤى، لذا فإن التغير في الحركات الإسلامية عادة ما يأخذ شكل الموجات الصاعدة الهابطة، وليس المتصل الذي يحمل اتجاهاً ووجهة.

إن إعادة طرح المشكل من جديد، وفي هذا الوقت بالذات، تعبير ـ في جزء كبير منه ـ عن حالة الانسداد السياسي وظروف الحصار المضروب على فعاليات الحركة الإسلامية في أقطار عديدة من وطننا العربي، وبخاصة أن العمل السياسي ـ الرهان الاستراتيجي الأساسي للحركة الإسلامية على مدار العقد ونصف العقد المنصرمين ـ لم يستطع أن يحقق الآمال والأهداف والشعارات التي رفعت، وهي «الدولة الإسلامية»، أو «دولة الوحي الحقة»، أو «الحكم الإسلامي

---

(٢) انظر رصداً وتحليلاً لجذور هذا المشكل في ورقة: هشام جعفر، «العمل السياسي الإسلامي بين الوجهة الإصلاحية والنزعة التنافسية» (تحت الطبع).

الصحيح»، بل إن اتساع نطاق العمل السياسي وتعدد مجالاته وتشعبها كانت أحد الأسباب الأساسية ـ فيما أتصور ـ في الأزمة القائمة بين الحركة الإسلامية والأنظمة العربية.

كما لا يمكن بحال فصل إعادة التفكير في هذا المشكل عن الجدل الدائر حول «إعادة التفكير في الدولة» على المستوى النظري والعملي، وفي النطاق المحلي والإقليمي والدولي. ففكرة الدولة الحديثة تخضع لنقد جذري عنيف، بعد أن ظهرت مشكلات جمة على مستوى الممارسة، نتجت من تغول هذه الدولة، نتيجة النزوع النفسي والموضوعي لأجهزتها والقائمين على أمرها إلى التضخم والتغول وزيادة الصلاحيات والاختصاصات على حساب المجتمع وأفراده. إن الجدل الدائر الآن حول اختصاصات الدولة ومهامها ووظائفها ـ والذي يقوده البنك الدولي ـ يطرح بعمق إعادة التفكير في مفاهيم كثيرة، منها «الدولة الإسلامية» أو «دولة الوحي الحقة» أو «الحكم الإسلامي الصحيح»، من جهة أن «الدولة» أو «السلطة» هي أداة إنجاز المشروع الإسلامي واستكمال إقامة الدين، وبخاصة أن التجارب «الإسلامية» التي قامت في أقطار عدة خيبت الآمال، ولم تحقق المقصود، ولم تُرْض الرب ولا العباد!

وهكذا، فإن إعادة طرح مشكل «موقع السياسة من المشروع الإسلامي» ارتبط بظروف موضوعية وأوضاع واقعية تدفعه دفعاً، وهذه الظروف الموضوعية اخالها تفرض حدوداً على التفكير في المشكل، بمعنى أن المشكل قديماً ـ أي زمن الندوي والمودودي، وقطب والهضيبي ـ كان يتم التعامل معه على أرضية الشرعية الدينية وانطلاقاً من المرجعية الإسلامية، لذا فقد اتسم بالتأسيس النظري والمنهجي العميق، وهذا بخلاف جزء كبير من الجدل الآن، والذي افتقد إلى هذا التأسيس النظري والمنهجي العميق، واكتفت بعض جوانبه بالتأسيس التاريخي فقط. وقد أثر هذا في الجدل الدائر الآن، من جهة أنه لم يستطع حتى الآن أن يعيد تأسيس أو تحديد موقع السياسة في المنظومة الكلية للعمل الإسلامي، فهذا الطرح له منظومته المتكاملة التي ما يزال الجدل الدائر حولها لا يستطيع أن يتجاوزها، فإقامة الدولة والاستحواذ على السلطة أو الوصول إليها هو المقصد والهدف، والسياسة هي السبيل، سبيل تحقيق هذا المقصد.

خلاصات واستنتاجات

أولاً: إن «حركة الإسلام السياسي» مصطلح يُعطي دلالات غير معبّرة بدقة عن حقيقة فكر هذا التيار وعمله وتعددية فصائله، لذا نقترح أن يُستبدل به مصطلح «الحركات السياسية الإسلامية». كما نتساءل عن استخدام وصف «تحولات» لما يحدث أو حدث في هذه الحركات، فربما يكون وصف «تغيرات» أنسب منه بحكم حجمها، وإمكانية العودة السهلة عنها.

ثانياً: إن التعددية ـ حتى غير المعبر عنها داخل الفصيل الواحد ـ موجودة ومهمة، ولكنها أيضاً لا تلغي وجود قواسم مشتركة بين مختلف الفصائل في الأقطار المختلفة، ولا يبعد عن هذا وجود اختلافات ـ بحكم الواقع ـ بين الأنظمة الملكية، والجمهورية مثلاً، أو بين الحركات التي وصلت إلى السلطة (السودان)، أو تلك التي لا زالت تحاول الوصول إليها... وهكذا.

ثالثاً: إن الحالة الإخوانية والمصرية تظل نموذجية للدراسة في مستوى السبق، والتاريخ الأطول، والاتساع، والتنوع، دون أن يقلل هذا من أهمية دراسة الاختلافات النوعية التفصيلية في أماكن أخرى أو يلغيها. ومن الجدير بالذكر أن الحالة المصرية لم تحظ إلى الآن بالقدر الكافي من الدراسة والتحليل في حقل الاهتمام البحثي المحلي، والحركي الإسلامي داخل مصر وخارجها، على حين يمكن رصد العديد من الدراسات الأجنبية المستهدفة لبحث تلك الحالة تاريخاً وواقعاً.

رابعاً: نعني هنا حين نستخدم مصطلح «الحركات السياسية الإسلامية»: الحركات التي قبلت الدخول أو الاشتراك في ساحة العمل السياسي القانوني من منطق القبول بقواعده.

ونعني بـ «التحول إلى السياسة» في الحركات الإسلامية: الانتقال من مرحلة التفاعلات الفكرية والنظرية إلى ممارسات عملية يمكن التعامل معها بالرصد والتحليل، مثل: دخول الانتخابات البرلمانية، والتمثيل البرلماني، والمشاركة في الوزارة... الخ.

كما يعني هذا التحول بالنسبة لحركات أخرى: القبول بقواعد الممارسة السياسية القائمة، والدخول كطرف فيها من قبل هذه الحركات التي كانت تستخدم العنف سبيلاً للتغيير.

خامساً: نحاول هنا تقديم بعض المعطيات والإشكالات، ولا يتبع هذا البحث إحداها أو بعضها بالفحص لتبيان أبعادها، وإنما يتحدث في «المنهج» أكثر مما يتحدث في «المحتوى».

كما أن البحث اختار التحولات أو التغيرات فيما يتعلق بالسياسة، بوصفها المُعْلم الحاكم في منظومة الحركات المدروسة هنا.

سادساً: إن التغيرات التي تشهدها تلك الحركات تأتي نتيجة عوامل متعددة ومتشابكة، ذكرنا منها، على سبيل المثال:

- التحولات التي يشهدها العالم كله على محاور متعددة.

- والاستجابة لأزمة أو التفاعل معها، ونتيجة ذلك تبرز أصوات نقد وتطوير يجري الاستجابة لها، أو تلقى القبول من قيادات الحركة أو قواعدها أو من الاثنين معاً.

- وتبني مصطلحات أو تحليلات أو أهداف أو ممارسات الغير، أو على الأقل التأثر بها، والغير هنا قد يكون نخبة محلية أو تجربة حضارية أو مؤسسة دولية، والتأثر قد يكون عن وعي أو بغير وعي.

- والتفاعل مع معطيات الممارسة الواقعية دون تنظير لهذا التفاعل، وبالتالي دون رؤية واعية تحكم الفعل، فالممارسة عادة تسبق الرؤية، حيث النزعة العملية البراغماتية - بالتالي - هي الطابع الغالب على التغيرات الحادثة في الفكر والممارسة.

سابعاً: حاولنا بعد ذلك أن نرصد أهم التغيرات التي طرأت وتطرأ على الحركات الإسلامية حين تتحول إلى السياسة كفعل وممارسة بالمعنى السالف الذكر، وقلنا: إنه يمكن النظر إلى تلك التغيرات على محاور مختلفة، مثل: أولويات الخطاب والممارسة، وهيكل التنظيم السياسي وعلاقته بالكيان الحركي، وتكوين الفرد الناشط، وتأثير السياسة في بقية أنشطة الحركة.

ثامناً: على مستوى من التجريد ذكرنا بعض التغيرات التي حدثت من فكرة/مرحلة إلى أخرى، تلك التغيرات التي يمكن في دراسات أخرى بحث تجلياتها في الممارسات والهياكل. وتحدثنا عن الانتقال من كون السياسة معبّراً عن منابر الدعوة إلى مبادئ الإسلام - واصطلحنا

عليه بـ «تديين السياسة» ـ إلى كونها قراءة وممارسة تصبح فيها السياسة الشق الأهم في التصور الإسلامي الشامل للحياة، ونشاط الملتزمين به، واصطلحنا على ذلك بـ «تسييس الدين»، وحاولنا تتبع تداعيات هذا الانتقال، فوصلنا إلى نتائج جديرة بالنقاش، ثم تحدثنا عن الانتقال من خطاب متسق سابق إلى دعوة إصلاحية شاملة، ثم إلى خطاب حالي تختلط فيه العموميات القديمة بالمواقف السياسية المحددة، وتتجاور فيه ملامح الطرح الدعوي مع معالم فصيل سياسي منافس.

تاسعاً: ختمنا البحث بمحاولة تلمس خيط دقيق من جهود محاولة «إعادة النظر» في التجربة برمتها على مستوى القناعات الرئيسة الثابتة، والخيارات الاستراتيجية، بل رؤية العالم نفسها، وهو ما نظنه مهماً وصعباً، وقليل الحدوث ربما لأن الحركات تنشغل عن مراجعات كهذه بالحراك والعراك اليومي مع الأنظمة أو المنافسين السياسيين ـ تنشغل عن مراجعات كهذه بأعباء المدّ حين يكون هناك مد، وبضغوط الجزر حينما تأتي ظروفه.

ونرى أن هناك ظروفاً متعددة تعطي المصداقية والمبرر لتلك المحاولات التي تجري على هذا العمق، وعلى رغم ذلك تبقى محدودة ومتناثرة ولديها مشكلاتها الداخلية، ولا تحظى باهتمام يذكر من قيادات الحركات أو قواعدها على حدٍ سواء!

عاشراً: والاستنتاج الأهم في هذا البحث: أن الحركات السياسية الإسلامية تبدو في وضع حرج بين تحولات كبيرة تحدث من حولها، وتغيرات واسعة حدثت وتحدث بداخلها، ولها، ولا تبدو تلك الحركات مدركة ـ بالعمق المناسب ـ للتحديات التي تطرحها تلك التحولات والتغيرات، ولا تمارس بالتالي ما هو مطلوب من تطوير وإعادة بناء تمكّنها من أن تظل رقماً مهماً في معادلة الحالة الإسلامية والمسألة الإسلامية التي تزداد أهمية يوماً بعد يوم، ناهيك عن وضعها على خريطة التوازنات، والعلاقات الدولية.

إن عدم وجود هذا الإدراك يهدد ـ في تصورنا للمستقبل ـ بالمزيد من الارتباكات، والاختلافات غير الصحية، والانشطارات غير الواعية، وهو ما يحدث الآن بالفعل □